جامعة حماة **التمويل الزراعي (نظري)**

كلية الزراعة **المحاضرة : 2**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

مصادر التمويل الزراعي

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى قسمين :

القسم الأول : مصادر تمويل ذاتية : وتتضمن :

أ. الأرباح

ب. الاحتياطات والمؤن .

ج. المدخرات والهبات .

القسم الثاني : مصادر تمويل خارجية : وتشمل :

أ. مصادر دولية

- دول أخرى .
- شركات دولية .
- بنوك دولية وهيئات دولية :

1- متخصصة

2- غير متخصصة

ب. مصادر قطرية

- جهات حكومية (عامة) : مصرف مركزي ، مصرف زراعي تعاوني ، مصرف تسليف شعبي مصرف صناعي ، مصرف عقاري .
- جهات شبه حكومية : قطاع مشترك
- جهات خاصة : أفراد ، شركات ، مؤسسات .

ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :

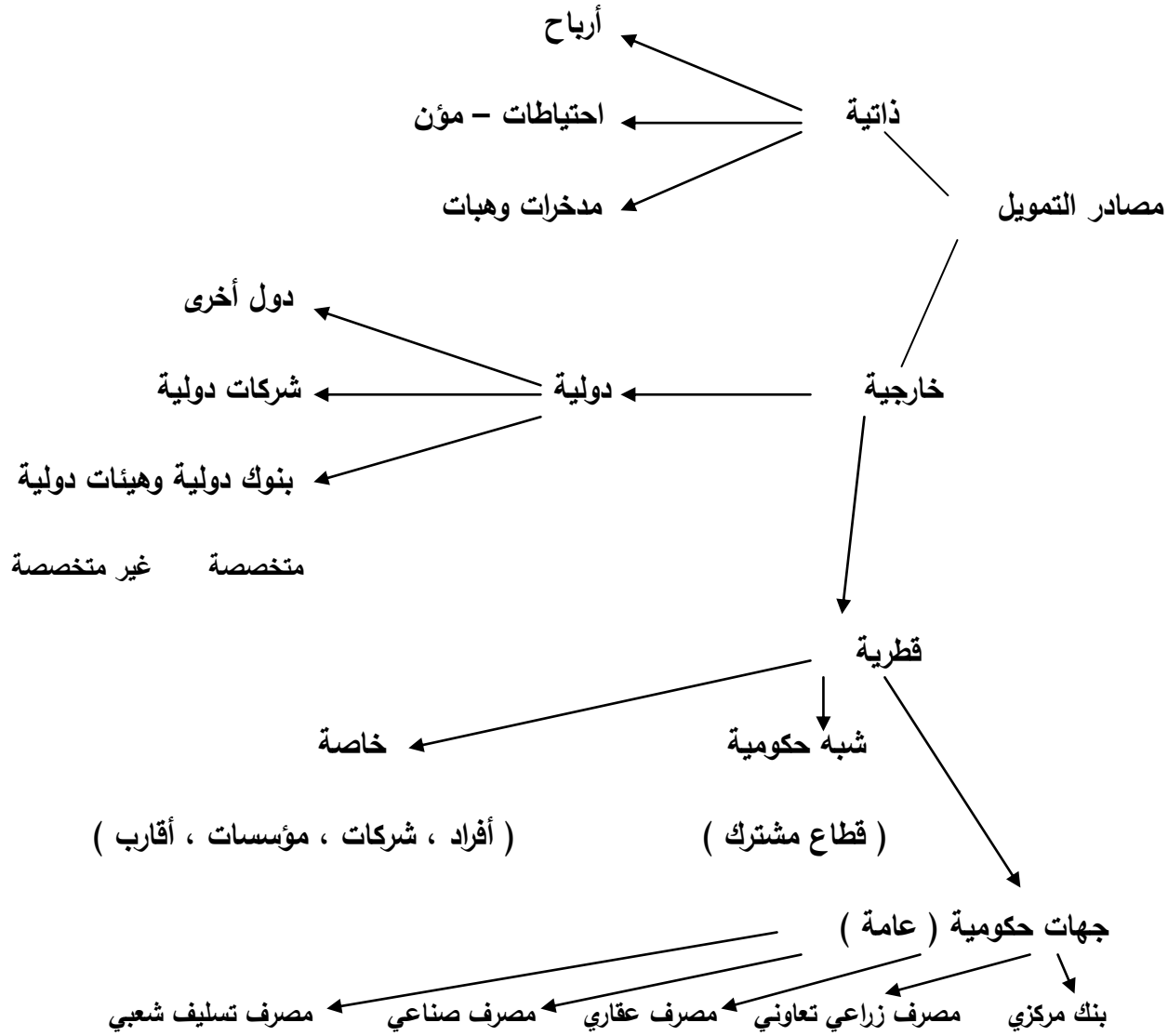

مما سبق نلاحظ أن التمويل يتم من المصادر الذاتية، فإذا كانت مصادره خارجية فإننا نطلق عليه تسليف؛ أي أن التسليف هو التمويل من المصادر الخارجية، وهو بشكل عام يشكل جزءاً من التمويل الذي يتضمن المصادر الذاتية والخارجية .

لذلك نجد أن مصادر التمويل الزراعي تتعدد وتتنوع وترتبط إلى درجة كبيرة بطبيعة النظام الاجتماعي القائم في الدولة، كذلك بدرجة تطور المجتمع ومستوى نمو الزراعة .

وعموماً يمكن تجميع هذه المصادر في أربعة أنواع فقط على النحو الآتي :

أنواع مصادر التمويل

1- مصادر التمويل الذاتي .

2- مصادر غير منتظمة للتمويل، وتضم الأفراد والمرابين والتجار والوسطاء .

3- مصادر غير متخصصة في التمويل الزراعي، وتضم البنوك التجارية وشركات التأمين والبنوك العقارية الخاصة .

4- مصادر متخصصة ومنتظمة في التمويل الزراعي ويمكن تقسيمها إلى :

أ- التمويل الزراعي الحكومي .

ب-التمويل الزراعي التعاوني .

ت-التمويل الزراعي الموجه .

أولاً- مصادر التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المزارع أو المنشأة الزراعية على الموارد الذاتية في تمويل العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي الذي يقوم به .

وأهم مصدر للتمويل الذاتي هو الأرباح ثم المؤن والاحتياطيات ثم المدخرات والهبات .

1- الربح

هو الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الزراعية وتكلفة إنتاجها؛ أي :

الربح = المبيعات – تكلفة إنتاج المبيعات

فالمزارع يحصل على دخله من خلال بيعه للمنتجات التي يقوم بإنتاجها، بالإضافة لما يقدمه من خدمات للآخرين كنقل المنتجات الزراعية للآخرين أو تخزينها أو القيام بحراثة الأرض وتعشيبها وجني المحصول، ويؤثر على حجم الدخل عوامل كثيرة أهمها :

الأسعار الزراعية – كمية ونوع المنتجات – موعد التسليم .

وعلينا كاقتصاديين أن لا ننظر إلى حجم الدخل كرقم مطلق، لأن ذلك غير كافٍ للتعبير عن الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، بل يجب النظر إليه من خلال مؤشر الريعية الذي يحسب وفق الشكل الآتي :

الحصيلة النقدية من المبيعات

$$\frac{\text{الحصيلة النقدية من المبيعات}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 100$$

حيث يمكن للمزارع أن يحدد الريعية لكل نوع من المنتجات وفق هذا المؤشر ليعمل على تطويرها.

2- الاحتياطات والمؤن

يقصد بالاحتياطات المبالغ التي تقتطع سنوياً من الأرباح وفق القوانين والأنظمة الناظمة لذلك، أما المؤن فهي مبالغ تقتطع سنوياً لمواجهة خسائر محتملة .

3- المدخرات والهبات

يقصد بالمدخرات ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه المزارع ويخرجه من دائرة الإنتاج والاستهلاك لفترة معينة، أو عبارة عن مكتنزات موروثة كالمجوهرات على مختلف أنواعها أو النقود .

أما الهبات فهي ما يحصل عليها من المزارع من الغير دون أن يقوم بردّها؛ أي عبارة عن مساعدة مجانية من قبل الآخرين .

ثانياً – مصادر التمويل غير المنتظمة : أهمها :

1- القروض عن طريق الأفراد

وهم المرابين والسماسرة هدفهم استغلال عوز الفلاح إلى الأموال لذلك يفرضون عليه فوائد مرتفعة .

2- القروض عن طريق كبار الملاك

يساعدون الفلاحين الذين يقومون باستئجار أراضيهم بتقديم القروض إليهم من أجل الحصول على إنتاج وفير تكون فيه الإفادة مشتركة للجانبيين وإن كانت بنسب مختلفة .

3- القروض عن طريق تجار المحاصيل بالقرية

حيث أن هؤلاء التجار يقرضون الفلاحين مقابل سداد الأخيرين ما عليهم من أقساط ببيع محاصيلهم إلى التجار بالأسعار التي يحددها التجار وقت القرض وهي دائماً بصالحهم .

ثالثاً – مصادر التمويل غير المتخصصة : أهمها :

1- البنوك التجارية

تقوم هذه البنوك بمنح المزارعين القروض قصيرة الأجل بضمان المحصول .

2- البنوك العقارية وشركات التأمين

تقوم بمنح المزارعين قروضاً متوسطة وطويلة الأجل بضمان الأرض، وهي بشكل عام تخدم كبار المزارعين ومتوسطيهم ، وعادةً هذه القروض لا تستخدم في خدمة الإنتاج الزراعي .

رابعاً – مصادر التمويل الزراعي المنتظمة والمتخصصة

ويمكن تقسيمها إلى :

1- التمويل الزراعي الحكومي

ويشمل المؤسسات الحكومية المخصصة لإقراض المزارعين كافة أنواع القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ومن أهمها :

أ- البنوك الزراعية الحكومية

هذه البنوك متخصصة في التمويل الزراعي بكافة جوانبه، وتقوم الدولة بتوفير رأس مال البنك وتقوم بإدارته وتحدد سياساته في الإقراض وتربطها بخطتها للتنمية (كالمصرف الزراعي التعاوني في سورية)

ب- البنوك الزراعية شبه الحكومية

تساهم الحكومة فيها بأكثر من نصف رأسمالها، ويساهم الأفراد والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأخرى بباقي رأس المال، ويكون للحكومة اليد العليا في إدارة هذه البنوك، وقد اتبع هذا النظام عند إنشاء بنك التسليف الزراعي في مصر عام 1931 .

ج- بعض الهيئات والمصالح الحكومية

تقوم أحياناً بتقديم قروض للمزارعين لأغراض محددة، ونجد هذا النوع في ليبيا والهند وإثيوبيا وبعض البلدان النامية، وتعد هذه المصادر غير مناسبة وغير مستديمة .

د- الهيئات التعاونية أو الخاصة

تقوم الدولة بمساعدتها إذا كان هدفها خدمة الزراعة، وتسترد الدولة مساهمتها في رأسمال هذه الهيئات أو تتبرع بها .

هـ- صناديق الطوارئ والكوارث والأزمات : حيث تساعد المزارعين إذا حدث معهم مثل هذه الأمور .

ثانياً - التمويل الزراعي التعاوني

ونجده عادةً في البلدان الاشتراكية والنامية وأهم أهدافه :

1- تشجيع المدخرات لزيادة المعروض من الأموال .

2- تشجيع الاستخدام الفعال للقروض والإشراف عليها لتقليل عامل المخاطرة .

3- تدعيم الضمان اللازم للحصول على الأموال من المصادر الخارجية .

4- تقليل تكاليف التسديد.

5- تحسين المركز المالي للجمعيات التعاونية .

6- المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير الزراعة .

ثالثاً - التمويل الزراعي الموجه

هو نظام حكومي لمساعدة ذوي الدخول المنخفضة في القطاع الزراعي من أجل تحسين مستوى الإنتاج والمعيشة، وقد استحدث هذا النظام لمساعدة صغار المزارعين الذين لا يمكنهم الحصول على السلف من مصادر أخرى الذين لا تتوفر لديهم الخبرة والدراية الكافية بالأساليب الحديثة للزراعة والمعيشة .

ويعتمد هذا النظام على إدماج المساعدات المالية مع المساعدات الفنية مع التوجيه والإرشاد داخل برنامج أو خطة المزرعة والمعيشة، وتحدد الخطة الأهداف التي يُلزم تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وأوجه النشاط الواجب تنفيذها، وأنواع المساعدات التدريبية والفنية والإرشادية الواجب تقديمها وأنواع وأحجام القروض اللازمة، ويشترك في وضع هذه الخطة المشرف الزراعي الذي يقوم بتحديد المساعدات المطلوبة، ويعتمد التمويل في هذه الحالة على مقدرة المزارع على الإنتاج وليس على ما لديه من أصول مزرعية.

أهداف نظام التمويل الزراعي الموجه

1- تعليم الوسائل الحديثة للزراعة والمعيشة للمزارعين وأسرهم .

2- منح السلف الزراعية وفقاً لخطة معينة على أساس المقدرة الإنتاجية ومن مصادر في متناول يد المقرضين .

3- تقديم المساعدات الفنية للمزارعين في اختيار وشراء مستلزمات الإنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية .

4- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية .

5- المساهمة في تنمية المجتمع والقرية والاشتراك في التنمية الاقتصادية الزراعية .

المرجع والمصدر

1- العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 15 – ص 22)